التقرير الشهري لأداء أسواق الأوراق المالية لدول مجلس التعاون الخليجي **يونيو 2026**

تراجع الأسواق في ظل الضغوط العالمية وهشاشة المشهد الجيوسياسي...

تراجعت أسواق الأسهم العالمية خلال شهر يونيو 2026، مع بدء انعكاس التأثيرات الأولية للحرب من خلال ارتفاع معدلات التضخم وصدور إشارات أكثر تشدداً من البنوك المركزية، وذلك بالتزامن مع تصاعد التوترات الجيوسياسية بين أوكرانيا وروسيا. كما ساهم استمرار حالة عدم اليقين وهشاشة المشهد في منطقة الشرق الأوسط في زيادة الضغوط على المؤشرات العالمية. وتتجه البنوك المركزية الرئيسية حالياً نحو تشديد السياسات النقدية، كما يتضح من أول رفع لأسعار الفائدة من جانب البنك المركزي الأوروبي منذ العام 2023، وهو ما انعكس سلباً على أداء أسواق الأسهم. كما ألقت موجة بيع حادة في أسهم الذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا بظلالها على معنويات المستثمرين عالمياً، ما أسفر عن تراجع مؤشري ستاندرد أند بورز 500 وناسداك 100 بنسبة 1.8 في المائة و4.3 في المائة، على التوالي، على الرغم من موجة الصعود المسجلة بنهاية الشهر. كما تكبدت الأسواق الآسيوية خسائر حادة نتيجة هبوط أسهم شركات رقائق الذاكرة.

أسواق الأسهم الخليجية	إغلاق المؤشر	الأداء الشهري (%)	الأداء منذ بداية العام (%)	القيمة السوقية (مليار دولار)	قيمة التداولات الشهرية (مليار دولار)	مضاعف السعر للربحية (x)	مضاعف السعر للقيمة الدفترية (x)	العائد الجاري (%)
الكويت - مؤشر السوق الأول	9,082.7	(2.4%)	(4.4%)	170.7	6.9	16.0	1.4	2.4%
الكويت - مؤشر رئيسي 50	9,820.4	1.9%	13.0%					
الكويت - مؤشر السوق الرئيسي	9,061.4	4.6%	9.1%					
الكويت - مؤشر السوق العام	8,706.3	(1.2%)	(2.3%)					
السعودية	10,799.9	(2.5%)	2.9%	2,517.5	29.0	16.8	2.1	3.5%
أبوظبي	9,804.2	1.1%	(1.9%)	768.3	7.8	19.3	2.3	2.6%
دبي	5,955.6	3.4%	(1.5%)	261.3	5.4	9.4	1.7	5.3%
قطر	10,241.8	(3.0%)	(4.8%)	169.2	2.4	11.7	1.3	4.9%
البحرين	2,042.6	3.2%	(1.2%)	71.1	0.05	16.9	1.4	4.3%
عمان	7,507.9	(3.2%)	28.0%	52.1	2.0	14.4	1.6	4.1%
إجمالي الأسواق الخليجية				4,010.2	53.6	16.1	2.0	3.5%

المصدر : بحوث كامكو إنفست

وأثرت المعنويات العالمية السلبية أيضاً على أداء البورصات الخليجية في يونيو 2026، إذ تراجع مؤشر مورجان ستانلي الخليجي بنسبة 1.2 في المائة، ليمحو تقريباً كافة المكاسب المسجلة منذ بداية العام. بالإضافة إلى ذلك، ساهمت حالة عدم اليقين الجيوسياسي الحادة في المنطقة، والمرتبطة بالصراع بين الولايات المتحدة وإيران وتعطل الملاحة في مضيق هرمز، في زيادة الضغوط الهبوطية بصفة عامة على أسهم المنطقة. وتركز التراجع بصفة رئيسية في القطاعات ذات القيمة السوقية الكبيرة، بما في ذلك قطاعات العقار والمواد الأساسية والبنوك والطاقة، في حين ساهمت الأسهم الدفاعية المدرجة ضمن قطاعي المرافق العامة والاتصالات في الحد جزئياً من التراجع بصفة عامة. كما أثر انخفاض أسعار النفط الخام بأكثر من نسبة 20 في المائة خلال الشهر على أسهم قطاع الطاقة في المنطقة.

وعلى مستوى كل دولة على حدة، سجل مؤشر سوق مسقط 30 في عمان أكبر تراجع، منخفضاً للشهر الثاني على التوالي بنسبة 3.2 في المائة، تلاه مؤشرا قطر والسعودية بتراجعات أقل نسبياً بلغت نسبتها 3.0 في المائة و2.5 في المائة، على التوالي. وفي المقابل، تفوقت أسواق الإمارات، إذ سجل المؤشر العام لسوق دبي المالي مكاسب بنسبة 3.4 في المائة، بدعم من أداء قطاعي السلع الكمالية والسلع الاستهلاكية، في حين ارتفع مؤشر فوتسي سوق أبوظبي العام بنسبة 1.1 في المائة، بدعم من مكاسب أسهم قطاعي المرافق العامة والعقار.

أما على صعيد أداء أسواق الأسهم الخليجية على أساس ربع سنوي، فقد سجلت تراجعاً بصفة رئيسية في عمان والسعودية، في حين شهدت بقية الأسواق مكاسب. وجاء تراجع عمان مدفوعاً بعمليات جني الأرباح من جانب المستثمرين، لا سيما أن السوق ما يزال الأفضل أداءً منذ بداية العام حتى تاريخه بمكاسب بلغت نسبتها 28.0 في المائة. أما تراجع الأسهم السعودية، فجاء نتيجة انخفاض أسهم الشركات القيادية في قطاعي البتروكيماويات والأسمنت، إلى جانب تراجع قطاعات مثل البنوك والسلع الرأسمالية والطاقة. وعكس هذا الانخفاض حالة عدم اليقين الجيوسياسي الحادة في المنطقة، والمرتبطة بالصراع بين الولايات المتحدة وإيران وتعطل الملاحة في مضيق هرمز، بالإضافة إلى الضغوط الناجمة عن تشديد السياسات النقدية من قبل البنوك المركزية العالمية. وفي المقابل، تركزت المكاسب بصفة رئيسية في الأسهم ذات القيمة السوقية المتوسطة في الكويت، إذ ارتفع مؤشر السوق الرئيسي 50 بنسبة 22.9 في المائة في الربع الثاني من العام، بينما شهدت الإمارات مكاسب واسعة النطاق على مستوى القطاعات، قابلها جزئياً تراجع أسهم قطاع المواد الأساسية.

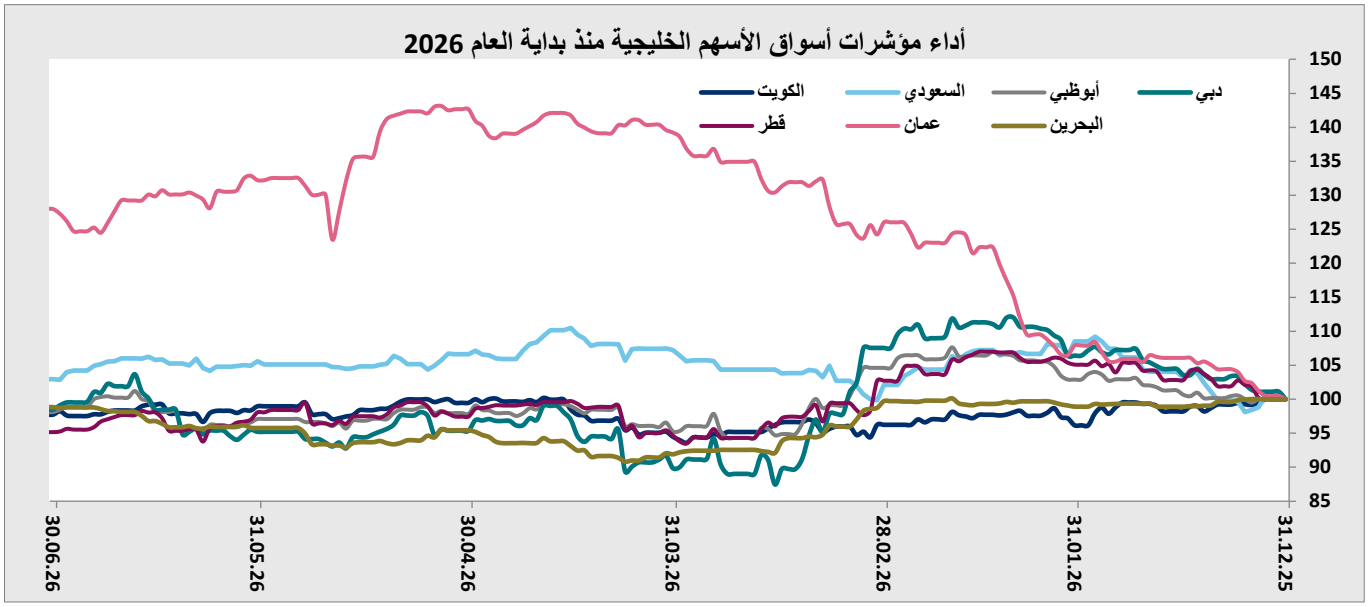

المصدر : بحوث كامكو إنفست

الكويت

تراجع مؤشر السوق العام لبورصة الكويت بنسبة 1.2 في المائة في يونيو 2026، لينهي تداولات الشهر مغلقاً عند مستوى 8,706.3 نقطة، مسجلاً بذلك تراجعه للشهر الثاني على التوالي. وجاء هذا الانخفاض بصفة رئيسية نتيجة ضعف أداء الأسهم القيادية، لا سيما في قطاع البنوك، إذ انخفض مؤشر السوق الأول بنسبة 2.4 في المائة مع تراجع معظم الأسهم المدرجة ضمنه. في المقابل، سجل كل من مؤشر السوق الرئيسي ومؤشر السوق الرئيسي 50 مكاسب بلغت نسبتها 4.6 في المائة و1.9 في المائة، على التوالي، بدعم من الأداء القوي للأسهم المتوسطة والصغيرة، التي تفوقت في أدائها على الرغم من الضغوط التي تعرضت لها الشركات الأكبر حجماً في ظل تصاعد التوترات الجيوسياسية الإقليمية. وعلى صعيد أداء النصف الأول من العام 2026، تراجع مؤشر السوق الأول بنسبة 4.4 في المائة، كما انخفض مؤشر السوق العام بنسبة 2.3 في المائة، في حين ارتفع كل من مؤشر السوق الرئيسي 50 ومؤشر السوق الرئيسي بنسبة 13.0 في المائة و9.1 في المائة، على التوالي.

وعلى مستوى الأداء القطاعي، كان الأداء متباينا في يونيو 2026، إذ أنهت ستة من أصل ثلاثة عشر مؤشراً قطاعياً تداولات الشهر على تراجع. وسجل قطاع السلع الاستهلاكية أكبر انخفاض، متراجعاً بنسبة 9.0 في المائة خلال الشهر. وجاء بعده مؤشرا قطاع الطاقة وقطاع البنوك بتراجعات بلغت نسبتها 3.6 في المائة و2.8 في المائة، على التوالي. أما على صعيد القطاعات الرابحة، فقد

جاء مؤشر قطاع التكنولوجيا في الصدارة خلال شهر يونيو 2026 بمكاسب ثنائية الرقم بلغت نسبتها 58.7 في المائة، تلاه مؤشرا قطاع التأمين وقطاع الرعاية الصحية بمكاسب بلغت نسبتها 48.6 في المائة و19.8 في المائة، على التوالي.

وعلى صعيد قطاع البنوك، أنهت أسهم معظم البنوك المدرجة تداولات الشهر على تراجع، في ظل تنامي معنويات الحذر بين المستثمرين وزيادة تقلبات السوق بصفة عامة. وانخفضت أسهم البنوك القيادية مثل بنك الكويت الوطني بنسبة 5.3 في المائة، في حين ارتفع سهم بنك الخليج بنسبة 0.9 في المائة. وجاءت مكاسب مؤشر قطاع التكنولوجيا مدفوعة بارتفاع بمعدل مماثل لسهم شركة الأنظمة الآلية، وهي الشركة الوحيدة المدرجة ضمن القطاع. وفي قطاع التأمين، سجلت اثنين من أصل ثمانية أسهم مكاسب في يونيو 2026. وارتفع سهم مجموعة الخليج للتأمين بنسبة 141.4 في المائة، تلاه سهم الشركة الأهلية للتأمين بمكاسب شهرية بلغت نسبتها 21.0 في المائة. كما سجل السهمان المدرجان ضمن قطاع الرعاية الصحية مكاسب، إذ حقق سهم شركة التقدم التكنولوجي مكاسب شهرية بنسبة 17.3 في المائة. في حين سجل مؤشر قطاع الاتصالات مكاسب هامشية بنسبة 0.4 في المائة.

وضمت قائمة الأسهم الأكثر ارتفاعاً في يونيو 2026 كلاً من مجموعة الخليج للتأمين، وشركة الأنظمة الآلية، وشركة مجموعة الخصوصية القابضة، بمكاسب بلغت نسبتها 141.4 في المائة، و58.7 في المائة، و31.7 في المائة، على التوالي. أما على صعيد الأسهم المتراجعة، فقد تصدر سهم شركة أصول للاستثمار القائمة بانخفاض بلغت نسبته 28.0 في المائة، تلاه سهم شركة الصفاة للاستثمار وسهم شركة مدينة الأعمال الكويتية العقارية بتراجع بلغت نسبته 19.7 في المائة و17.3 في المائة، على التوالي. وعلى صعيد أنشطة التداول، ارتفع إجمالي كمية الأسهم المتداولة في يونيو 2026 بنسبة 1.9 في المائة ليصل إلى 8.4 مليار سهم، مقابل 8.2 مليار سهم تم تداولها في مايو 2026. كما ارتفعت قيمة التداولات بنسبة 14.9 في المائة لتصل إلى 2.1 مليار دينار كويتي في يونيو 2026، مقابل 1.9 مليار دينار كويتي في الشهر السابق. وعلى صعيد قيمة التداولات الشهرية، تصدر سهم بيت التمويل الكويتي القائمة بتداولات بلغت قيمتها 269.6 مليون دينار كويتي، تلاه سهما بنك الكويت الوطني والشركة الوطنية العقارية بتداولات بلغت قيمتها 147.6 مليون دينار كويتي و128.3 مليون دينار كويتي، على التوالي.

السعودية

واصل المؤشر العام للسوق المالية السعودية (تاسي) تراجعه للشهر الثالث على التوالي في يونيو 2026، بما يعكس ضعف معنويات المستثمرين في ظل غياب الوضوح بشأن المفاوضات بين الولايات المتحدة وإيران، وانخفاض أسعار النفط، إلى جانب التوقعات بأن يبقي الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي أسعار الفائدة عند مستويات مرتفعة لفترة أطول. وألقت هذه العوامل بظلالها على القطاعات الرئيسية، لا سيما قطاعي الطاقة والبنوك، ما ساهم في تراجع السوق بصفة عامة. ووصل المؤشر القياسي إلى أعلى مستوى إغلاق له خلال منتصف الشهر عند 11,145.6 نقطة، إلا أنه اتجه بعد ذلك نحو التراجع خلال الفترة المتبقية من الشهر، لينهي تداولات يونيو 2026 بانخفاض بلغت نسبته 2.5 في المائة عند مستوى 10,799.9 نقطة، مسجلاً أدنى مستوى إغلاق له منذ مارس 2026. وعلى الرغم من هذا التراجع، ظل المؤشر ثاني أفضل المؤشرات اداءً على مستوى أسواق دول مجلس التعاون الخليجي أداءً منذ بداية العام حتى تاريخه، بمكاسب بلغت نسبتها 2.9 في المائة.

وعلى مستوى الأداء القطاعي، مال الأداء نحو التراجع، إذ سجل أربعة عشر من أصل واحد وعشرين مؤشراً قطاعياً انخفاضاً خلال شهر يونيو 2026. وعلى صعيد قطاع البنوك، أنهت أسهم معظم البنوك المدرجة تداولات الشهر على تراجع، في وسط سيطرة حالة من الحذر على توجهات المستثمرين وزيادة تقلبات السوق بصفة عامة. وانخفضت أسهم البنوك القيادية، مثل مصرف الراجحي والبنك الأهلي السعودي، بنسبة 2.0 في المائة و2.1 في المائة، على التوالي. كما تراجع سهم شركة الزيت العربية السعودية (أرامكو السعودية) بنسبة 5.2 في المائة خلال الشهر ضمن قطاع الطاقة، بما يعكس انخفاضاً أكثر حدة في أداء السوق مقابل الفترات السابقة. وفي الوقت ذاته، استأنفت الشركة تحميل شحنات النفط الخام من محطة رأس تنورة، الواقعة غرب مضيق هرمز، بعد توقف استمر قرابة أربعة أشهر. ويأتي هذا الاستئناف في الوقت الذي يعمل فيه منتجو النفط على زيادة الإنتاج والصادرات، بما يشير إلى عودة

نشاط الإمدادات بوتيرة تدريجية، على الرغم من التراجع الملحوظ في سعر سهم الشركة. كما تعرض قطاع الاتصالات للضغوط نتيجة للتراجعات واسعة النطاق التي شملت جميع الأسهم المكونة للمؤشر، بما في ذلك سهم شركة اتحاد عذيب للاتصالات (-4.8 في المائة)، وسهم شركة اتحاد اتصالات "موبايلي" (-4.0 في المائة)، وسهم زين السعودية (-3.0 في المائة).

وتصدر سهم الشركة السعودية للأسماك قائمة الأسهم الأكثر ارتفاعاً خلال الشهر بمكاسب بلغت نسبتها 101.0 في المائة، تلاه سهم شركة نسيج العالمية التجارية وسهم شركة أليانز السعودي الفرنسي للتأمين التعاوني (متكاملة للتأمين) بمكاسب بلغت نسبتها 42.8 في المائة و38.8 في المائة، على التوالي. أما على صعيد الأسهم المتراجعة، فقد تصدر سهم شركة رابغ للتكرير والبتروكيماويات (بترو رابغ) القائمة بانخفاض بلغت نسبته 19.1 في المائة، تلاه سهم شركة المملكة القابضة وسهم شركة الصناعات الكهربائية بتراجع بلغت نسبته 14.4 في المائة و13.3 في المائة، على التوالي.

الإمارات

ارتفع مؤشر فوتسي سوق أبوظبي العام بنسبة 1.1 في المائة خلال شهر يونيو 2026، معوضاً التراجع البالغ 0.8 في المائة والمسجل في مايو 2026، لينهي تداولات الشهر مغلقاً عند مستوى 9,804.16 نقطة. ومال الأداء القطاعي خلال الشهر بوتيرة معتدلة نحو القطاعات الرابحة، إذ سجلت ستة من أصل عشرة مؤشرات قطاعية مدرجة في السوق مكاسب، ما دعم الاتجاه الصعودي العام للمؤشر بصفة عامة. وجاء الأداء مدفوعاً بالقطاعات ذات الثقل الوزني الكبير، مثل قطاع العقارات (+6.3 في المائة) وقطاع الاتصالات (+6.2 في المائة). وضمن قطاع العقارات، سجلت ثلاث من أصل خمس شركات مكونة للمؤشر مكاسب في أسعار أسهمها، في حين سجلت الشركات الثلاث المكونة لقطاع الاتصالات مكاسب. في المقابل، سجل مؤشر القطاع المالي تراجعاً هامشياً بنسبة 0.1 في المائة خلال الشهر، بينما سجل مؤشر قطاع المواد الأساسية أكبر انخفاض بين كافة المؤشرات القطاعية، متراجعاً بنسبة 8.4 في المائة.

وقفز المؤشر العام لسوق دبي المالي بنسبة 3.4 في المائة خلال شهر يونيو 2026، مرتداً من تراجع طفيف بلغت نسبته 0.1 في المائة في مايو 2026، ليصبح أفضل الأسواق الخليجية أداءً في يونيو 2026. وعلى مستوى الأداء القطاعي، سجلت 6 من أصل 8 قطاعات مكاسب خلال الشهر، في حين أنهى المؤشران المتبقيان تداولاتهما على تراجع. وسجل مؤشر قطاع الخدمات الاستهلاكية أكبر مكاسب في يونيو 2026 بنسبة 11.5 في المائة، وتبعه مؤشر قطاع السلع الاستهلاكية بمكاسب ثنائية الرقم بنسبة 10.4 في المائة. وارتفع سهم طلبات هولدينغ بي إل سي للشهر الرابع على التوالي في يونيو 2026، محققاً مكاسب بنسبة 11.8 في المائة. وضمن مؤشر قطاع السلع الاستهلاكية، سجلت أربع من أصل ست شركات مكونة للمؤشر مكاسب خلال شهر يونيو 2026، بقيادة سهم سبينيس 1961 هولدينج بي إل سي الذي ارتفع بنسبة 13.0 في المائة. في المقابل، سجل مؤشر قطاع المواد الأساسية تراجعاً بنسبة 9.2 في المائة في يونيو 2026، لينهي تداولات الشهر مغلقاً عند مستوى 173.8 نقطة، وذلك عقب انخفاض سعر سهم شركة الإسمنت الوطنية بنسبة 9.2 في المائة، وهي الشركة الوحيدة المدرجة ضمن هذا القطاع.

قطر

بعد تسجيل مكاسب على مدار الشهرين السابقين، تراجعت بورصة قطر في يونيو 2026. وانخفض مؤشر بورصة قطر 20 بنسبة 3.0 في المائة خلال الشهر لينهي تداولاته مغلقاً عند مستوى 10,241.8 نقطة، إذ ألقت التوترات الجيوسياسية المتصاعدة في منطقة الشرق الأوسط وتقلبات أسعار النفط بظلالها على معنويات المستثمرين. وعلى الرغم من أن السوق شهد ارتدادات متقطعة، إلا أن النهج الحذر الذي اتسمت به التداولات أبقى الأداء العام محدوداً. كما انخفض مؤشر بورصة قطر لجميع الأسهم بنسبة 2.4 في المائة لينهي تداولاته مغلقاً عند مستوى 4,012.9 نقطة. وعلى صعيد أداء النصف الأول من العام 2026، تراجع مؤشر بورصة قطر

20 بنسبة 4.8 في المائة، في حين انخفض مؤشر بورصة قطر لجميع الأسهم بنسبة 1.1 في المائة.

وعلى مستوى الأداء القطاعي، سجلت كافة المؤشرات القطاعية تراجعاً في يونيو 2026. وسجل قطاع الصناعة أكبر انخفاض بين المؤشرات القطاعية بنسبة 5.5 في المائة، لينهي تداولات الشهر مغلقاً عند مستوى 4,126.3 نقطة. وتلاه قطاعا العقارات والتأمين بتراجع بلغت نسبته 4.1 في المائة و2.3 في المائة، على التوالي. وضمن مؤشر قطاع الصناعة، سجلت 8 من أصل 11 شركة مدرجة ضمن المؤشر تراجعاً خلال شهر يونيو 2026. وتعرض قطاع العقارات للضغوط نتيجة للخسائر التي شملت معظم الأسهم، بما في ذلك سهم شركة بروة العقارية (-7.5 في المائة) وسهم شركة إزدان القابضة (-2.5 في المائة). كما تعرض قطاع التأمين للضغوط، مدفوعاً بتراجع سهمي شركة قطر للتأمين ومجموعة الخليج للتأمين التكافلي بنسبة 5.1 في المائة و4.1 في المائة، على التوالي. كما تراجع قطاع الاتصالات خلال الشهر، بصفة رئيسية نتيجة انخفاض سهم أوريدو بنسبة 3.3 في المائة، ما أثر سلباً على الأداء العام للقطاع. وفي قطاع البنوك والخدمات المالية، أنهت معظم البنوك القطرية المدرجة تداولات الشهر على تراجع. إلا أن بنك لشا برز بأداء قوي محققاً مكاسب بنسبة 46.7 في المائة، تلاه بنك الدوحة والبنك الأهلي بمكاسب بلغت نسبتها 18.4 في المائة و5.7 في المائة، على التوالي. وخلال الشهر، أكمل بنك لشا الاستحواذ الكامل على شركة أميديو إير فور بلس المدرجة في المملكة المتحدة والمتخصصة في تأجير الطائرات، ما يمثل توسعاً مهماً في محفظته الخاصة بتأجير الطائرات.

البحرين

سجل المؤشر العام لسوق البحرين مكاسب بنسبة 3.2 في المائة في يونيو 2026، محققاً بذلك ارتفاعه للشهر الثالث على التوالي، لينهي تداولات الشهر مغلقاً عند مستوى 2,042.56 نقطة. وارتفع المؤشر بنسبة 7.6 في المائة خلال الربع الثاني من العام 2026، بما عوض تقريباً بالكامل التراجع المسجل في الربع الأول من العام 2026، ليسجل تراجعاً هامشياً منذ بداية العام حتى تاريخه بنسبة 1.2 في المائة. وعلى مستوى الأداء القطاعي، اتخذ الاتجاه العام طابعاً إيجابياً بصفة رئيسية، إذ سجلت 5 من أصل 7 مؤشرات قطاعية مكاسب خلال شهر يونيو 2026. وشمل ذلك المكاسب التي سجلتها عدد من المؤشرات ذات الثقل الوزني الكبير، مثل قطاع المواد الأساسية وقطاع الخدمات المالية. وسجل قطاع المواد الأساسية أكبر مكاسب بين كافة القطاعات خلال هذه الفترة، مرتفعاً بنسبة 10.1 في المائة لينهي تداولات الشهر مغلقاً عند مستوى 4,502.3 نقطة، تلاه قطاع الخدمات المالية (+2.1 في المائة) وقطاع الصناعة (+1.9 في المائة). في المقابل، سجل قطاع العقارات أكبر تراجع في يونيو 2026، منخفضاً بنسبة 3.3 في المائة لينهي تداولات الشهر مغلقاً عند مستوى 2,548.0 نقطة.

عمان

سجل مؤشر سوق مسقط 30 تراجعاً بنسبة 3.2 في المائة خلال يونيو 2026، مسجلاً بذلك انخفاضه للشهر الثاني على التوالي بعد عشرة أشهر متتالية من المكاسب القوية للمؤشر، لينهي تداولات الشهر مغلقاً عند مستوى 7,507.9 نقطة. إلا أن الأداء منذ بداية العام حتى تاريخه ما يزال ضمن نطاق ثنائي الرقم، إذ بلغ 28.0 في المائة، وهو الأعلى على مستوى البورصات الخليجية. وعلى مستوى الأداء القطاعي، وعلى الرغم من التراجع العام لمؤشر سوق مسقط 30، كان مؤشر قطاع الخدمات وحده هو الذي سجل انخفاضاً بين المؤشرات القطاعية الرئيسية الثلاثة، متراجعاً بنسبة 3.9 في المائة، في حين سجل مؤشر القطاع المالي مكاسب بنسبة 1.5 في المائة، فيما سجل مؤشر قطاع الصناعة تراجعاً هامشياً بنسبة 0.2 في المائة خلال الشهر. ويعزى الانخفاض الحاد في مؤشر قطاع الخدمات بصفة رئيسية إلى التراجعات ثنائية الرقم في أسعار أسهم عدد من الشركات ذات الثقل الوزني الكبير ضمن القطاع، بما في ذلك سهم شركة صلالة لخدمات الموانئ (-11.2 في المائة)، وسهم شركة فولتامب للطاقة (-10.8 في المائة)، وسهم شركة النفط العمانية للتسويق (-10.4 في المائة).

المسؤولية والافصاح عن المعلومات الهامة

إنّ "كامكو إنفست" *هي شركة مرخّصة تخضع كلياً لرقابة هيئة أسواق المال في دولة الكويت ("الهيئة الكويت") وبشكل جزئي لرقابة بنك الكويت المركزي ("البنك المركزي").*

الغرض من هذا التقرير هو توفير المعلومات فقط. لا يُعتبرُ مضمونُ هذا التقرير، بأيّ شكلٍ من الأشكال، استثماراً أو عرضاً للاستثمار أو نصيحة أو إرشاداً قانونيّاً أو ضريبيّاً أو من أيّ نوع آخر، وينبغي بالتالي تجاهله عند النظر في أو اتخاذ أي قراراتٍ استثماريّة. لا تأخذ كامكو إنفست بعين الاعتبار، عند إعداد هذا التقرير، الأهداف الاستثماريّة والوضع الماليّ والاحتياجات الخاصّة لفردٍ معيّن. وبناءً على ما تقدَّم، وقبلَ أخذ أي قرار بناءً على المعلومات الموجودة ضمن هذا المستند ، ينبغي على المستثمرين أن يبادروا إلى تقييم الاستثمارات والاستراتيجيّات المشار إليها في هذا التقرير على نحو مستقلّ ويقرّروا بشأن ملاءمتها على ضوء ظروفهم واهدافهم الماليّة الخاصّة. يخضعُ محتوى التقرير لحقوق الملكية الفكرية المحفوظة. كما يُمنعُ نسخ أو توزيع أو نقل هذا البحث وهذه المعلومات في الكويت أو في أيّ اختصاص قضائيّ آخر لأيّ شخص آخر أو إدراجهم بأيّ شكلٍ من الأشكال في أيّ مستندٍ آخر أو مادّة أخرى من دون الحصول على موافقتنا الخطيّة المسبقة.

قد يبرزُ في بعض الأحوال والظروف، تباينٌ عن تلك التقديرات والتصنيفات الضمنيّة بسعر القيمة العادلة بالاستعانة بالمعايير أعلاه. كما تعتمد كامكو إنفست في سياستها على تحديثَ دراسة القيمة العادلة للشركات التي قامت بدراستها مسبقاً بحيث تعكسُ أيّ تغييراتٍ جوهريّة قد تؤثر في توقعات المحلّل بشأن الشركة. من الممكن لتقلّباتِ سعر السهم أن تتسبّبَ في انتقال الأسهم إلى خارج نطاق التصنيف الضمنيّ وفقَ هدف القيمة العادلة في كامكو إنفست. يمكن للمحلّلين أن لا يعمدوا بالضرورة إلى تغيير التصنيفات والتقديرات في حال وقوع حالة مماثلة إلاّ أنّه يُتوقع منهم الكشف عن الأسباب الكامنة وراء وجهة نظرهم وآرائهم لعملاء كامكو إنفست.

ترفضُ كامكو إنفست صراحة كلّ بندٍ أو شرط تقترحون إضافته على بيان إخلاء المسؤوليّة أو يتعارضُ مع البيان المذكور ولن يكون له أي مفعول. تستندُ المعلومات المتضمّنة في هذا التقرير إلى التداولات الجارية والإحصاءات والمعلومات العامّة الأخرى التي نعتقد بأنّها موثوقة. إنّنا لا نعلنُ أو نضمنُ بأنّ هذه المعلومات صحيحة أو دقيقة أو تامّة وبالتالي لا ينبغي التعويل عليها. لا تلزَمُ كامكو إنفست بتحديث أو تغيير أو تعديل هذا التقرير أو بإبلاغ أيّ مستلم في حال طاولَ تغييرٌ ما أيّ رأي أو توقع أو تقدير مبيّن فيه أو بات بالتالي غير دقيق. إن نشر هذا التقرير هو لأغراض إعلاميّة بحتة لا تمتّ بصلة لأيّ غرض استثماري او تجاري. لا ينشأ عن المعلومات الواردة في التقارير المنشورة أيّ التزام قانونيّ و/أو اتفاقيّة ملزمة، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، أيّ التزام بتحديث معلوماتٍ مماثلة. إنّكم تحملون مسؤوليّة إجراء أبحاثكم الخاصّة وتحليل المعلومات المتضمّنة أو المشار إليها في هذا التقرير وتقييم مميزات ومخاطر المتعلقة بالأوراق الماليّة موضوع التقرير أو أيّ مستند آخر. وعلاوة على ذلك، من الممكن أن تخضعَ بيانات/معلومات محدّدة للبنود والشروط المنصوص عليها في اتفاقيات أخرى تشكّلُ كامكو إنفست طرفاً فيها.

لا يجب تفسّر أيّ عبارة واردة في هذا التقرير على أنّه طلبٌ أو عرضٌ أو توصية بشراء أو التصرّف في أيّ استثمار أو بالالتزام بأيّ معاملةٍ أو بتقديم أيّ نصيحةٍ أو خدمةٍ استثماريّة. أن هذا التقرير موجه إلى العملاء المحترفين وليس لعملاء البيع بالتجزئة ضمن مفهوم قواعد هيئة السوق الماليّة. لا ينبغي على الآخرين ممّن يستلمون هذا التقرير التعويل عليه أو التصرّف وفق مضمونه. يتوجّب على كلّ كيان أو فرد يصبحُ بحوزته هذا التقرير أن يطّلعَ على مضمونه ويحترم التقييدات الواردة فيه وأن يمتنعَ عن التعويل عليه أو التصرّف وفق مضمونه حيث يُعدّ من غير القانونيّ تقديم عرض أو دعوة أو توصية لشخص ما من دون التقيّد بأيّ ترخيص أو تسجيل أو متطلّبات قانونيّة.

تخضع شركة كامكو إنفست للاستثمار (مركز دبي المالي العالمي) المحدودة المملوكة بالكامل لشركة كامكو إنفست للاستثمار ش.م.ك."عامة" لسلطة دبي للخدمات المالية. ويجوز لشركة كامكو إنفست للاستثمار (مركز دبي المالي العالمي) أن تقوم بالأنشطة المالية التي تندرج ضمن نطاق رخصة سلطة دبي للخدمات المالية الحالية فقط. يمكن توزيع المعلومات الواردة في هذه الوثيقة من قبل كامكو إنفست (مركز دبي المالي العالمي) نيابة عن شركة كامكو إنفست للاستثمار ش.م.ك. "عامة". تستهدف هذه الوثيقة العملاء المحترفين أو أطراف الأسواق فقط على النحو المحدد من جانب سلطة دبي للخدمات المالية، ولا يجوز لأي شخص آخر الاعتماد عليها.

تحذيرات من المخاطر

تتخذ الأسعار أو التخمينات أو التوقعات صفة دلاليّة بحتة ولا تهدفُ بالتالي إلى توقع النتائج الفعليّة بحيث قد تختلف بشكلٍ ملحوظ عن الأسعار أو التخمينات أو التوقعات المبيّنة في هذا التقرير. قد ترتفع قيمة الاستثمار أو تتدنّى، وقد تشهدُ قيمة الاستثمار كما الايرادات المحقق منه تقلّباتٍ من يوم لآخر بنتيجة التغييرات التي تطاولُ الأسواق الاقتصاديّة ذات الصلة (بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، التغييرات الممكن وغير الممكن توقعها في أسعار الفائدة، وأسعار الصرف الأجنبي، وأسعار التأخير وأسعار الدفع المسبق والظروف السياسيّة أو الماليّة، إلخ...).

لا يدلّ الأداء الماضي على النتائج المستقبليّة. تعدّ كافة الآراء أو التقديرات أو التخمينات (أسعار الأسهم محل البحث والتقديرات بشكل خاصّ) غير دقيقة بالأساس وتخضعُ للرأي والتقدير. إنّها عبارة عن آراء وليست حقائق تستندُ إلى توقعاتٍ وتقديرات راهنة وتعوّل على الاعتقادات والفرضيّات. قد تختلف المحصّلات والعوائد الفعليّة اختلافاً جوهريّاً عن المحصّلات والعوائد المصرّح عنها أو المتوقعة وليس هناك أيّ ضماناتٍ للأداء المستقبليّ. تنشأ عن صفقاتٍ معيّنة، بما فيها الصفقات المشتملة على السلع والخيارات والمشتقات الأخرى، مخاطر هامّة لا تناسبُ بالتالي جميع المستثمرين. لا يعتزمُ هذا التقرير على رصدَ أو عرض كافة المخاطر (المباشرة أو غير المباشرة) التي ترتبط بالاستثمارات أو الاستراتيجيّات المشار إليها في هذا التقرير.

تضارب المصالح

تقدّم كامكو إنفست والشركات التابعة خدمات مصرفيّة استثماريّة كاملة وقد يتّخذ مدراءُ ومسؤولين وموظفين فيها، مواقف تتعارضُ مع الآراء المبيّنة في هذا التقرير. يمكن لموظفي البيع وموظفي التداول وغيرهم من المختصّين في كامكو إنفست تزويدَ عملائنا ومكاتب التداول بتعليقات شفويّة أو خطيّة حول السوق أو باستراتيجيّات للتداول تعكسُ آراء متعارضة مع الآراء المبيّنة صراحة في هذا التقرير. يمكن لإدارة الأصول ولمكاتب التداول خاصّتنا ولأعمالنا الاستثماريّة اتخاذ قراراتٍ استثماريّة لا تتناغمُ والتوصيات أو الآراء المبيّنة صراحة في هذا التقرير. يجوز لكامكو إنفست أن تقيم أو تسعى لإقامة علاقاتٍ على مستوى خدمات الاستثمار المصرفيّة أو علاقات عمل أخرى تحصلُ في مقابلها على تعويضٍ من الشركات موضوع هذا التقرير. لم تتمّ مراجعة الحقائق والآراء المبيّنة في هذا التقرير من قبل المختصّين في مجالات عمل أخرى في كامكو إنفست، بما في ذلك طاقم الخدمات المصرفيّة الاستثماريّة، ويمكن ألاّ تجسّدَ معلومات يكون هؤلاء المختصّين على علم بها. يمتلكُ بنك الخليج المتحد- البحرين غالبيّة أسهم كامكو إنفست ويمكن أن ينشأ عن هذه الملكيّة أو أن تشهدَ على تضارب مصالح.

اخلاء المسؤوليّة القانونيّة و الضمانة

لا تقدّم كامكو إنفست إعلاناتٍ أو ضماناتٍ صريحة أو ضمنيّة. وإنّنا، وفي الحدود الكاملة التي يسمح بها القانون المنطبق، نخلي بموجبه صراحةً مسؤوليّتنا عن أي وكافة الإعلانات والضمانات الصريحة والضمنيّة، أيّاً كان نوعها، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، كلّ ضمانةٍ تتعلّق بدقة المعلومات أو ملاءمتها للوقت أو ملاءمتها لغرض معيّن و/أو كلّ ضمانة تتعلّق بعدم المخالفة. لا تقبلُ كامكو إنفست تحمّلَ أيّ مسؤوليّة قانونيّة في كافة الأحوال، بما في ذلك (على سبيل المثال لا الحصر) تعويلكم على المعلومات المتضمّنة في هذا التقرير ، وأيّ إغفالٍ عن أيّ أضرار أو خسائر أيّاً كان نوعها، بما في ذلك (على سبيل المثال لا الحصر) أضرار مباشرة، غير مباشرة، عرضيّة، خاصّة أو تبعيّة، أو مصاريف أو خسائر تنشأ عن أو ترتبط بالاستناد على هذا التقرير أو بعدم التمكّن من الاستناد عليه، أو ترتبط بأيّ خطأ أو إغفال أو عيب أو فيروس الحاسوب أو تعطّل النظام، أو خسارة ربح أو شهرة أو سمعة، حتى وإن تمّ الإبلاغ صراحة عن احتمال التعرّض لخسائر أو أضرار مماثلة، بحيث تنشأ عن أو ترتبط بالاستناد على هذا التقرير. لا نستثني واجباتنا أو مسؤوليّاتنا المنصوص عليها بموجب القوانين المطبقة والملزمة.

شركة كامكو للاستثمار - ش.م.ك (عامة)
برج الشهيد، شارع خالد بن الوليد، منطقة شرق
ص.ب 28873 الصفاة 13149 دولة الكويت
هاتف : 6600 2233 (965)+ فاكس: 2249 2395 (965)+
البريد الالكتروني: kamcoird@kamcoinvest.com
الصفحة الالكترونية : www.kamcoinvest.com